

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً
أما بعد

أجدد لأستاذتنا الأستاذة الدكتورة الفاضلة: أميرة جادو وافر الشكر وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعاملها وكرم أخلاقها وتواضعها وقربها من الجميع وبذلها العلم والمصابرة والتواصي به وإنني قبل أن أقدم بحثي المتواضع لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ!

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق والسداد للدكتورة أميرة جادو ولجميع زملائها الذين نتعلم على أيديهم في المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه خير مسؤول وأكرم مأمول.

ثم أتقدم بهذه الورقة النقدية بين يدي بحث بعنوان (ما جرى عليه العمل في محاكم التمييز على خلاف المذهب الحنبلي جمعاً ودراسة) قدمه الطالب فيصل بن إبراهيم الناصر قسم الدراسات الإسلامية كلية التربية جامعة الملك سعود عمادة الدراسات العليا في العاصمة الرياض في المملكة العربية السعودية ونشر في مكتبة الجامعة.

ستتضمن هذه الورقة بحسب التكليف على طبيعة بيانات البحث أو الدراسة وكذا مصادر الحصول على البيانات وعرض تصميم استمارة الاستبيان مع العبارات التي تنتمي لها مع بيان أهم الاختبارات التي استخدمها الباحث.

فابدأ مستعيناً بالله عز وجل:

المسألة الأولى:

لابد من التنبيه على مسألة، وهي أن التكاليف بحسب التخصص العلمي، وأنا متخصص في الشريعة والقانون، وطبيعة البحوث في الشريعة والقانون تنحصر في البحوث النوعية النظرية، ويعتمد الباحثون في بياناتهم على البيانات الأولية، مثل: نصوص الأنظمة، والكتب المتعلقة بالأنظمة والفقه مثل شروحات الأنظمة. ومصادر ثانوية، مثل: البحوث العلمية المتعلقة بمواد الأنظمة والإشكاليات المتعلقة بتطبيقها، والمجالات العلمية، والدوريات، والأطروحات العلمية الأكاديمية، ونحو ذلك. وغالبية هذا النوع من البحوث لا يعتمد فيه الباحثون على استبانات، أو مقابلات، أو دراسة حالة؛ لأن غالبية ما يستخدم فيها هذا النوع من الأدوات هي البحوث الاجتماعية الخاصة، وأرجو ألا تبخلوا علينا بالتوجيه والتعليم إن كان فيما ذكرته شيئاً من الخطأ أو عدم الصواب؛ لأنه بحكم تخصصي لم أعرف أو أقف على بحث قانوني أو شرعي استخدمت فيه هذه الأدوات.

المسألة الثانية:

أنني وبعد التأمل وقراءة هذا البحث العلمي أو الدراسة البحثية أجد أن طبيعة البيانات التي تضمنها هذا البحث أو الدراسة هي بيانات وصفية؛ إذ أن الباحث وصف أنواع الأحكام التي جرى عليها العمل في محاكم الاستئناف في المملكة العربية السعودية وهي على خلاف المذهب الحنبلي، بمعنى أن بعض الوقائع يحكم بها القضاء في المملكة العربية السعودية على خلاف المذهب الفقهي المفتى به والسائد في المملكة العربية السعودية وهو المذهب الحنبلي.

المسألة الثالثة:

ما يتعلق بالأداة التي اعتمد عليها الباحث في جمع بيانات هذا البحث أو الدراسة، فمن خلال ما نص عليه الباحث صراحةً في مقدمة بحثه، وكذلك من خلال طبيعة بيانات البحث التي تضمنتها هذه الدراسة يمكن القول أن أهم الأدوات التي اعتمد عليها الباحث في جمع معلومات هذا البحث أو

الدراسة هي المراجعات الوثائقية مثل نصوص القانون ولوائحها التنفيذية، والتعاميم المتعلقة بهذه القوانين أو الأنظمة، وأشير هنا إلى أبرز الأدوات التي استند عليها الباحث في هذه الدراسة بصورة خاصة، وهي:

أولاً: جميع الأنظمة المتعلقة بالقضاء في المملكة العربية السعودية، سواء الحديث منها أو القديم.

ثانياً: اللوائح التنفيذية الخاصة بتفسيرات الأنظمة ذات الشأن القضائي.

ثالثاً: التعاميم الصادرة من وزارة العدل ذات الشأن القضائي.

رابعاً: قرارات الهيئة القضائية ذات الشأن القضائي.

خامساً: الأحكام الصادرة المقيدة في قاعدة بيانات وزارة العدل التي لها تعلق بموضوع محل البحث.

سادساً: جرد جميع ما سبق من مصادر واستخراج منها المسائل محل البحث أو الدراسة وهي (المسائل التي جرى عليها العمل في محاكم التمييز في المملكة العربية السعودية).

المسألة الرابعة:

ما يتعلق بعرض تصميم استمارة الاستبيان، فبناء على ما تقدم وذكرته سابقاً من خلو مثل هذه الأبحاث من تضمينها على مثل هذا النوع من الاستبانات؛ لطبيعة هذا النوع من البحوث في مجال التخصص، ولتعذر الحصول على دراسات معتمدة على الاستبانات في البحوث القانونية بشكل عام وفي هذا البحث أو الدراسة بشكل خاص، ولكون الباحث اعتمد على الأدوات التي ذكرتها سابقاً في جمع بيانات هذا البحث أو الدراسة، وعدم اعتماده على أداة الاستبيان، ما يجعل التعليق على أداة الاستبانة متعذر في هذه الدراسة.

المسألة الخامسة:

ما يتعلق بالحديث على استمارة الاستبيان، ومدى وضوحها، والتعليق على أهم الاختبارات التي استخدمها الباحث فبناءً تقدم من كون هذه الأبحاث تكاد تخلو من هذا النوع من الاستبانة وما يستتبعها من قياس ثباتها من عدمه، إذ أن قياس الثبات فرع عن الاستبانة، ولأن طبيعة هذه البحوث كما ذكرت سابقاً تخلو من مسألة جمع البيانات عن طريق الاستبانة، مما يجعل التعليق على اختبار ثبات استمارة الاستبيان متعذراً.